Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 524-541
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.31

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Small Projects and Their Impact on Achieving the Social Dimension of Sustainable Development in Iraq Duration (1990-2019)

Prof. Dr. Anmar Ameen H. Al Barwari
College of Administration and Economics
University of Mosul
Anmar-ameen@uomosul.edu.iq

Researcher: Khanoo Shaban K. Al Zebari
College of Administration and Economics
University of Mosul
khanookhanoo2@gmail.com

Abstract:

This study aims to demonstrate the role and relationship of small projects in achieving the social dimension of sustainable development in Iraq for the period (1990-2019), using the (Eviews 12) program. The unit root test was used for the study variables, through the application of the Augmented Dickey test Fuller Test), to reveal the existence of a joint integration between the variables. The study covered annual data for a time series of (30) years, which was obtained based on official data issued by the World Bank Group, the International Monetary Fund, and the Ministry of Planning - Republic of Iraq. Small projects are among the most important mechanisms that contribute to a large percentage of employment and the reduction of unemployment, due to their flexibility in providing job opportunities in the business community. The study concluded that (93%) of the changes that occur in the social dimension represented by the unemployment rate are explained by the independent variables included in the model, and the remaining (7%) of the changes are explained by the random variable or other external variables.

Keywords: small projects, sustainable development, social dimension

المشاريع الصغيرة وأثرها في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

أ.د. أنمار أمين حاجي البرواري
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

الباحثة: خانو شعبان خانو الزيباري
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى بيان دور وعلاقة المشاريع الصغيرة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)، وباستخدام برنامج (Eviews 12) وقد تم استخدام اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة، من خلال تطبيق اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test)، للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وقد

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 524-541
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.31

غطت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية مداها (30) عاماً والتي تم الحصول عليها بالاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة من قبل مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووزارة التخطيط، جمهورية العراق. وتعد المشاريع الصغيرة من أهم الآليات التي تسهم بنسبة كبيرة في التشغيل والحد من البطالة، نظراً لمرونتها في توفير فرص العمل في مجتمع الأعمال. وتوصلت الدراسة الى أن (93%) من التغيرات التي تحدث في البعد الاجتماعي متمثلاً بمعدل البطالة تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج والباقي (7%) من التغيرات يفسرها المتغير العشوائي أو متغيرات أخرى خارجية.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة، التنمية المستدامة، البعد الاجتماعي.

المقدمة

تعول العديد من دول العالم على النهوض بواقعها الاقتصادي من خلال المشاريع الصغيرة والتي تعد بمثابة قاطرة في تحقيق التنمية الاجتماعية وتعزيز فرص النمو الاقتصادي فضلاً عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، نظرا لدورها المهم والمحوري في توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة حيث تعد مشكلة البطالة من أهم المشاكل العالمية التي تواجهها اقتصاديات البلدان النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص. وفي العراق والذي يعاني من مشكلات اقتصادية كبرى في مجال ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي فإن الأمر يحتاج إلى أن إعادة رسم السياسة الاقتصادية العامة والتفكير ببدائل لتنشيط الاقتصاد عبر دعم المبادرات الخاصة، وأهمها دعم قدرة المشاريع الصغيرة على النشوء والإنتاج والاستمرارية، كونها ستكون الأداة الملائمة لاستيعاب جزء مهم من البطالة الموجودة، والتي سيكون عملها وإنتاجها جزء مهم في تنشيط الاقتصاد العراقي. ويمكن القول على مما سبق بأن هذه الدراسة محاولة لبيان أثر الذي تؤديه المشاريع الصغيرة في التخفيف من نسبة البطالة ومشاركة لتحقيق البعد الاجتماعي التنمية المستدامة في العراق.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في تحقيق آلية للكيفية التي يمكن من خلالها للمشاريع الصغيرة أن تساعد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالبعد الاجتماعي في العراق؟ وكيف يمكن تعزيز الدور التنموي للمشروعات الصغيرة من أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة؟

أهمية الدراسة: تأتي أهمية الدراسة من خلال تناوله المشاريع الصغيرة وأثرها في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في العراق، كما تبرز أهمية الدراسة من خلال الجانب التطبيقي بدراسة أثار المشاريع الصغيرة ومدى مساهمتها في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في العراق، حيث أن المشاريع الصغيرة، تعمل على توفير فرص العمل وامتصاص البطالة والقضاء على الفقر، ورفع المستوى المعيشي لمالكيها والعاملين فيها والتي هي أهداف للتنمية المستدامة، مما ينعكس في تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية المستدامة لدولة عينة الدراسة.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى بيان أثر المشاريع الصغيرة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)، ومن ثم تحليل الجانب التطبيقي لدور المشاريع الصغيرة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

فرضية الدراسة: تتمثل فرضية الدراسة بوجود تأثير إيجابي ومعنوي للمشروعات الصغيرة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في العراق عبر المدة الزمنية التي يتضمنها الدراسة وفي الأمدين القصير والطويل.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 524-541
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.31

منهج الدراسة: إن المنهج المتبع في هذا الدراسة هو منهج التحليل الوصفي فضلاً عن المنهج الكمي الذي يعد مناسبا لطبيعة الموضوع من خلال توضيح المفاهيم المتعلقة بالمشاريع الصغيرة، والتنمية المستدامة، حيث غطت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية مداها (30) عاماً امتدت من (١٩٩٠-٢٠١٩) لجمهورية العراق. فضلاً عن القياس في الجانب التطبيقي بالاعتماد على بيانات النشرات الرسمية الصادرة من قبل مجموعة البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووزارة التخطيط العراقية ومن ثم تحليلها بالاعتماد على البرمجة الجاهزة Eviews 12.

هيكلية الدراسة: تضمنت الدراسة من ثلاث مباحث أساسية فضلاً عن المقدمة حيث أهتم المبحث الأول بالإطار النظري للمشاريع الصغيرة من توضيح مفهوم المشاريع الصغيرة وأنواع ومصادر تمويلها وخصائصها، أما المبحث الثاني فقد تناول الإطار النظري للتنمية المستدامة من توضيح لمفهوم التنمية المستدامة وأهدافها وخصائصها ومن ثم استعراض الدراسات السابقة، أما المبحث الثالث فقد تضمن الإطار التطبيقي من تحليل أثر المشاريع الصغيرة في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة وأختتم الدراسة بالنتائج والمقترحات.

المبحث الأول: الإطار النظري للمشاريع الصغيرة

أولاً. مفهوم المشاريع الصغيرة: يختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها (عويس، ٢٠١٦: ٦٠).

تُعرف الولايات المتحدة المشروعات الصغيرة على أنها المشروعات التي تضم أقل من (500) عامل لمعظم الصناعات التحويلية والتعدين و (7.5) مليون دولار أمريكي في متوسط الإيرادات السنوية للعديد من الصناعات غير التصنيعية (Sarokin, 2019). كما تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو): بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين (10-50) عاملاً. (Saymeh & Abu Sabha, 2014: 3). ويعرف (العاني وآخرون،٢٠١٠ :٣٢) المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي تعمل على توفير فرص العمل لكونها أكثر مرونة ولعدم خضوعها لقيود بيروقراطية.

ثانياً. أنواع المشروعات الصغيرة: تختلف المشروعات الصغيرة من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف المعايير التي تستند اليها كل دولة في تعريف تلك المشروعات، ويأتي هذا الاختلاف من حيث طبيعة المنتجات والنشاط والتوجه والأعمال التي تعمل فيه، فالمشروعات التي تعمل في مجال الصناعة تختلف عن المشروعات التي تعمل في مجال الزراعة وفي مجال تقديم الخدمات، لذا يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة ضمن تصنيفات وأقسام عدة والتي من أهمها:

أ. **حسب طبيعة المنتجات:** تنقسم المشروعات الصغيرة حسب هذا التصنيف إلى كل مما يأتي: (فزع، ٢٠١٣: ١٣٤ـ ١٣٥)

١. **المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية:** يتمثل نشاط هذه المشاريع على التصنيع في إنتاج السلع الاستهلاكية وبالتحديد تصنيع: المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج والمنتجات الجلدية والأحذية، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته وغير ذلك.

٢. **المشروعات الصغيرة المنتجة للسلع الوسيطة:** ويشمل هذا التصنيف كل المشاريع الصغيرة المنتجة للسلع الوسيطة مثل (الصناعات الميكانيكية والكهربائية، الصناعات الكيميائية والبلاستيكية، صناعة مواد البناء، المحاجر والمناجم).

٣. **المشروعات الصغيرة المنتجة لسلع التجهيز:** إن أهم ما يميز مشروعات سلع التجهيز عن المشاريع السابقة هو احتياجها إلى الآلات والمعدات التي تتمتع بتكنلوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة ورأس مال أكبر مقارنة بالمشاريع السابقة مما يجعل الدخول فيها أكثر صعوبة، لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المشاريع ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة التجهيزات البسيطة في الدول الصناعية وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطع الغيار المستوردة في البلدان النامية.

ب. حسب نوع النشاط الاقتصادي: إذ تقسم إلى ثلاثة أقسام وهي: (عواد، ٢٠١٧: ١٢٥)

١. **المشاريع الصناعية (الإنتاجية):** إن أساس هذه المشاريع هو التحويل أي التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة وتنقسم هذه المشروعات إلى المشروعات التي تنتج سلعاً استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم المواد المحلية. المشروعات التي تنتج سلعا إنتاجية لأجزاء تسهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات أو الصناعات الغذائية.

٢. **المشروعات الخدمية:** وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا يقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمة المواصلات والسياحة والإصلاح والتنظيف، وغيرها من الخدمات التي يمكن أن تلبيها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها.

٣. **المشروعات التجارية:** أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة من أجل تحقيق الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع) وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة.

ج. حسب طبيعة التوجه: يمكن تصنيف المشاريع الصغيرة حسب توجهها إلى: (عواد، ٢٠١٧: ١٢٥)

١. **المشروعات العائلية:** وهي المشاريع التي تتخذ من المنازل موقعاً لها وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة فيها، وتنتج منتوجات تقليدية للسوق وبكميات محدودة.

٢. **المشروعات التقليدية:** هذا النوع من المشروعات يقترب كثيرا من النوع السابق؛ لان هذه المشروعات يكون أغلب اعتمادها على المساهمة العائلية لكنها تتميز عن النوع السابق بأنها تكون على شكل ورشات صغيرة مستقلة عن المنزل وتنتج منتجات يدوية وتقليدية وتعتمد على وسائل بسيطة وتلبي احتياجات المجتمع البسيطة.

٣. **المشروعات الصغيرة المتطورة وشبة المتطورة:** الصناعات التي تنتج منتجات متطورة وبمختلف المجالات (الهندسية، الكيمياوية، الطبية، الخ) والتي تعمل في بعض الأحيان بعقود من الباطن مع المشروعات الكبيرة، يتميز هذا النوع عن النوعين السابقين باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أم من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية (الملي، ٢٠١٨: ٣١-٣٢).

ثالثاً. مصادر التمويل للمشاريع الصغيرة: يعد التمويل من أساسيات إنشاء وتشغيل وتوسيع المشاريع بمختلف أنواعها وأحجامها، وتتعدد مصادره للمشاريع الصغيرة فهنالك التمويل الداخلي

من الاحتياطات أو الأرباح المتراكمة في المشروع أو المدخرات الشخصية للمالكين أو الاقتراض والدعم المالي من العائلة أو الأقارب أو الأصدقاء لمالك المشروع (عبد السادة، ٢٠١٩: ٢١).

يمكن لأصحاب المشروعات الصغيرة الحصول على التمويل اللازم من خلال المصادر التالية: (بتال، وآخرون، ٢٠١١: ٤٦)

١. التمويل من حيث الملكية (Equity) ويقسم إلى:

- التمويل من المالكين أنفسهم من خلال عدم توزيع الأرباح لتحقيق زيادة في رأس المال ويطلق عليه بأموال الملكية (Equity Financing).
- التمويل من غير المالكين وقد يكونوا موردين للمنشاة أو مصارف أو مؤسسات ويطلق عليه بأموال الاقتراض (Debt Financing).

٢. التمويل من حيث النوع (Type) ويقسم إلى :

- التمويل المصرفي: وهو التمويل الذي يحصل عليه من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.
- التمويل التجاري: وهو التمويل الذي يتم الحصول عليه من التجار.

٣. التمويل من حيث الفترة (Period) ويقسم إلى:

- التمويل قصير الأجل: وهي القروض التي تكون مدتها أقل من سنة مثل القروض البنكية، التمويل التجاري أو اذونات الخزينة.
- التمويل متوسط الأجل: وهي القروض التي تكون مدتها ما بين السنة والعشر سنوات مثل القروض المصرفية.
- التمويل طويل الأجل: وهي القروض التي تكون مدتها أكثر من عشر سنوات مثل قروض الملكية.

٤. التمويل من حيث المصدر (Source) ويقسم إلى:

- التمويل الداخلي: ويكون مصدره من داخل المؤسسة نفسها أو مالكيها مثل بيع الأصول أو تأجيرها أو حجز الأرباح .
- التمويل الخارجي: ويكون مصدره من خارج المؤسسة وبعيداً عن مالكيها مثل الاقتراض البنكي، التمويل التجاري، السندات.

٥. التمويل من حيث الغرض الذي يستخدم من أجله (Purpose) ويقسم إلى:

- تمويل الاستغلال: يقصد به تلك الأموال التي ترصد لمواجهة الاحتياطات والمعاملات قصيرة الأجل والتي تتعلق بتنشيط الدورة الانتاجية في المؤسسة.
- تمويل الاستثمار: ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة انتاجية جديدة وتوسيع الطاقة الانتاجية للمشروع لاقتناء الآلات والتجهيزات وما يليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع.

رابعاً. خصائص المشروعات الصغيرة: تتسم المشاريع الصغيرة بالعديد من الخصائص التي تميزها عن المشاريع الكبيرة وتجعلها أكثر ملائمة للحالة الاقتصادية بل تكون أكثر ملائمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها ويمكن ابرازها فيما يأتي:

١. تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي: تعد هذه المشاريع وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا، ونظرا لصغر حجم المشاريع الصغيرة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات للمشاريع الصغيرة، وهذه تعمل غالبا كمشاريع أو نقاط جذب لصناعات أخرى جديدة،

وهكذا تعمل المشاريع الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية وانتشارها في مناطق واسعة وخاصة في الدول النامية مما يجعلها تستفيد من مزايا الموقع في الحصول على المواد الخامة المحلية، وتخفيض تكاليف النقل سواء للمواد تامة الصنع أو النصف مصنعة، وتخفيف الهجرة من الريف إلى المدينة (الأسرج، ٢٠١٠: ١٣).

٢. **توفير فرص العمل:** للمشروعات الصغيرة القدرة على توليد فرص العمل وذلك لاستخدام أساليب الإنتاج غير معقدة مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة وتسهم في الحد من ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر (دحمون ويحمدي، ٢٠١٧: ٥٢).

٣. **جودة الإنتاج**: تنوع منتجات المشروعات الصغيرة ذات نطاق الإنتاج الأقل، حيث بطبيعة هذه المنتجات تخدم أسواقاً كلية صغيرة بجودة عالية حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية.

٤. **مصدر للتجديد والابتكار**: تسهم المشاريع الصغيرة في خلق كوادر إدارية وفنية تمتلك مهارات عالية ويمكنها العمل في المشروعات الكبيرة (أسماء، ٢٠١١: ١٣).

٥. **تنشيط واستمرار الدورة الاقتصادية:** تتميز المشاريع الصغيرة بزيادة حجم العمالة مع انخفاض أجورها مقارنة بالأجور التي يحصل عليها العاملون بالمشاريع الكبيرة، ونظرا لارتفاع حجم الإنفاق على الاستهلاك الذي تتسم به هذه النوعية من العمالة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي، يساعد من ثمَّ على ارتفاع معدلات التشغيل وتوسع دورة النشاط والرواج الاقتصادي في المجتمع. ومن ثم تحقيق التوازن الاقتصادي في عملية التنمية (يوسف ،٢٠٢١: ١٤-١٥).

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة: تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، فهناك من يعرفها على أنها:

عملية مجتمعية تهدف إلى توظيف جميع الموارد المتاحة (الطبيعية والبشرية والتكنولوجية) لتغيير مجتمع يعاني من التخلف الثقافي والاجتماعي والعلمي والجمود الاقتصادي إلى مجتمع يحرر الناس من الفقر والظلم والجهل والمرض والمساهمة برفع مستوى الحياة في كل افراد المجتمع (سلوم ونور، ٢٠٢٠: ٣٨١).

التنمية المستدامة حسب تقرير Brundtland الذي اصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية بانها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة (WCED, 1987).

هي التنمية التي تعمل على التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم اليوم من خلال تقديم حياة آمنة ومستديمة مع الحد من تلاشي الموارد الطبيعية، وتدهور البيئة، والخلل الثقافي، والاستقرار الاجتماعي. (وداد، ٢٠١٨: ٦٤). أما مجلس منظمة الأغذية والزراعة (FAO) يرى: أن التنمية المستدامة هي إدارة قاعدة الموارد وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية الحالية والمقبلة بصورة مستمرة (علي، ٢٠١٩: ٦٦).

يمكن تحديد التنمية المستدامة على أنها التنمية المتوازنة التي تسعى إلى تحقيق التقدم والنمو لكل الأقاليم دون إلحاق الضرر بالطبيعة والاستغلال العقلاني للموارد الغير متجددة، مع اعتماد مبدأ العدالة الاجتماعية في الإنتاج والاستهلاك لكل أفرد المجتمع (منير وعادل ،٢٠١٥: ٢٣).

ثانياً. اهداف التنمية المستدامة: إن للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف وهي كالآتي: (علي، ٢٠١٩: ٦٧)

١. **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:** تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وروحا من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو، لا الكمية وبصورة عادلة ومقبولة.
٢. **تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية**: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية.
٣. **ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع:** ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيا المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والأثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.
٤. **إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع:** ويتم ذلك بطريقة تلائم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على المشكلات البيئية كافة، ووضع الحلول الملائمة لها.

ثالثاً. خصائص التنمية المستدامة: تتمتع التنمية المستدامة بمجموعة من المميزات والخصائص وكما مبين فيما يأتي: (منير، وعادل، ٢٠١٥: ٢٧)

١. **الاستمرارية**: والمقصود بها عملية الاستدامة والتواصل في التنمية على أنها معيار نجاح العملية التنموية في تنمية المجتمع، في جميع حالاته وتكامل جميع غاياته لتحقيق النمو المطلوب.
٢. **تنظيم استخدام المواد الطبيعية**: خاصة القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن حق الأجيال القادمة فيها وذلك باستثمار المصادر المتجددة بمعدل مساوي لمعدل ما يتجدد منها، وأن يكون في حدود قدرة البيئة على استيعابه واستثمار المصادر غير المتجددة بمعدل مساوي لمعدل اكتشاف بدائل متجددة.
٣. **تحقيق التوازن البيئي**: وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة أي المحافظة على سلامة الحياة الطبيعية وانتاج ثروات متجددة مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة.
٤. **التكامل**: التنمية المستدامة ترتكز على تحقيق التكامل والتبادل بين الاقتصاد، المجتمع والبيئة.

رابعاً. البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: يهدف البعد الاجتماعي لعملية التنمية إلى تحقيق عدد من الأهداف ذات المحتوى والمدلول الإنساني في مقدمتها تأكيد ترسيخ القيم الأخلاقية وتوزيع أكثر عدالة للدخول بين أبناء الجيل الواحد، وبينه وبين الأجيال اللاحقة، زيادة الاهتمام بالصحة والتعليم، الحد من الفقر، ومراعاة حقوق المرأة ومساواتها في الحقوق مع الرجل، ومما يساعد على إنجاز هذه الأهداف إيجاد نظام ديمقراطي مؤسساتي يسود فيه القانون (الجنابي، ٢٠١٧: ٦) ولأن الإنسان هو غاية أي برامج للتنمية وهو في الوقت ذاته وسيلة من وسائل تحقيق أهدافها وبذلك فالتنمية المستدامة تعني: (الارتقاء بالعنصر البشري، تامين الاحتياجات الأساسية للسكان، تحسين الرفاهية الاجتماعية. (محمد وآخرون، ٢٠١٥: ٣٥١)

وأشار (اللاوند وعبدالله، ٢٠١٢: ٤١٦) في أن البعد الاجتماعي يهتم بحق الانسان الطبيعي بحق العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملبس، هواء... وغيرها) فضلا عن الاحتياجات المكملة لتحسين مستوى معيشته (عمل، ترفيه....) ودون التأثير على الحقوق الاجتماعية للأجيال القادمة.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 524-541
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.31

ويتضمن البعد الاجتماعي مجموعة من القضايا لعل من أهمها الاتي:

١. **تثبيت النمو الديمغرافي:** أصبح هذا الأمر يكتسب أهمية بالغة، فالزيادة السكانيــة تبلغ ما يقارب 80 مليون نسمة كل عام، وهي زيادة لا تتسع لها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيــة وأغلب الزيادة 85% في الدول النامية الموسوم بالاكتظاظ السكاني والفقر والتخلف واستمرار هذا الحال يزيد الفقراء فقرا ويحدث ضغوطا على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الـدول فـي توفـير الخدمات (بدران، ٢٠١٤: ١٠٥).

٢. **الاستخدام الأفضل للموارد البشرية:** بمعنى تحسين الرفاه الاجتماعي وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري ويحدث بالتعليم والتدريب وتطوير المؤهلات العلمية وتحسين الرعاية الصحية ومحاربة الفقر للابتعاد عن حالة الحلقة المفرغة للفقر (بدران، ٢٠١٤: ١٠٥).

٣. **أهمية التوزيع الديمغرافي للسكان**: فالتمركز السكاني في المناطق الحضرية يرفع من تركيز النفايات والمواد الملوثة بما يؤثر سلبا على الوضعية الصحية للإنسان والبيئة في نفس الوقت وهذا ما دفع بالتنمية المستدامة إلى التوجه نحو النهوض بالتنمية الريفية النشيطة من خلال اتخاذ التدابير اللازمة بغية التقليل من الزحف نحو المدن (الناصر، ٢٠١١: ٥٥).

٤. **الصحة والتعليم**: إن مستوى الصحة والتعليم يعكس القدرة على التعامل مع متطلبات التنمية المستدامة حيث أن الصحة الجيدة تغذي قدرة المواطن على المساهمة في المشاريع التنموية ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل (الناصر، ٢٠١١: ٥٦).

٥. **أهمية دور المرأة:** تسعى التنمية المستدامة إلى إدماج المرأة في المجتمع لاسيما المشاركة في المشاريع وزيادة وعي المرأة في مجال المحافظة على الموارد واستعمالاتها (حميدة، ٢٠١١: ٥٧).

خامساً. علاقة المشاريع الصغيرة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة: تسهم المشروعات الصغيرة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة كخفض حدة الفقر والاستفادة من طاقات الشباب والفئات المهمشة ورفع مستوى المعيشة وكما يأتي:

أ. الانخراط في تحمل أعباء مشروع صغير إدارةً وتخطيطاً وتمويلاً، يعد عملا يصون الشباب من التعرض لمزالق ومخاطر وآثار اللهو والانحراف، وما قد يترتب عليه من هدر للأموال وتبديد للصحة وكبت للقيم العريقة التي تربى عليها المجتمع.

ب. يعد التوجه نحو الاستثمار في المشاريع الصغيرة عاملاً من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وخاصةً في فترات عدم الاستقرار والأزمات والركود التي تشهدها المسيرة الاقتصادية من حين لآخر (الشميمري والمحيميد، ٢٠١٤: ٨٧).

سادساً. الدراسات السابقة:

١. **دراسة (سيروان عارب صادق، ٢٠١٥):** دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة بمحافظة أربيل.

هدفت هذه الدراسة إلى الوصول دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة في محافظة اربيل والتعرف على أهم المشاكل التي تواجهها الصناعات الصغيرة من حيث التمويل والدعم الحكومي وتمثلت عينة الدراسة محافظة اربيل متمثلة وزارة الصناعة في حكومة اقليم كردستان والبيانات الصادرة من وزارة التخطيط لحكومتي الاقليم والمركز وهيئة الإحصاء العام في قسم التنمية الصناعية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي:

أ. من خلال دراسة الواقع الصناعي في محافظة اربيل تبين بأن هناك تطورا كبيرا من حيث عدد الصناعات الموجود في منطقة الدراسة.

ب. هذا التطور الكبير من حيث عدد الصناعات ادى لإيجاد فرص عمل كبيرة لسكان المحافظة، وهذا له دور كبير في امتصاص جزء كبير من مشكلة البطالة التي تعاني منها منطقة الدراسة والعراق.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

أ. تقديم الحوافز التشجيعية لتنمية النشاط الاصطناعي خاصة في المناطق البعيدة عن المركز بدوره يشجع على توزيع الصناعات الصغيرة.

ب. إعادة توزيع الصناعات من حيث انسجامها مع الظروف الطبيعية والبشرية في المناطق المختلفة.

ج. فتح أسواق جديدة لمنتجات هذه الصناعات، وكذلك فتح معرض دولي لمنتجات الصناعات الصغيرة للهدف من معرفة حاجة السوق المحلية.

٢. **دراسة (فريال مشرف عيدان، ٢٠١٦):** دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي

هدفت الدراسة الى دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة البطالة بين الشباب، من خلال التعريف بتلك المشروعات وأهميتها للعراق وأهم التحديات التي تواجه تنميتها للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٥)

وأهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي:

أ. هناك دور للمشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل بحكم كونها تحتاج إلى قوة عمل صغيرة لقيامها بالأعمال المتعلقة بها، وكلما ازدادت اعداد تلك المشاريع كلما قامت بتشغيل اعداد أكبر من العاطلين عن العمل أي من قوة العمل الموجودة في المجتمع، فتحقق غايتين بأن واحد: ارتفاع التشغيل مع ارتفاع عدد تلك المشاريع، وارتفاع النمو في الناتج المحلي الإجمالي بارتفاع انشطة تلك المشاريع.

ب. ان المشاريع الصغيرة بحكم خصائصها هي الأكثر تلاؤما مع البيئة العراقية، كونها ستطلق عبء التنمية وتنقله إلى المجتمع، ليقوم بدوره في التعامل مع مشكلة البطالة.

وخلصت الدراسة الى مجموعة من المقترحات أهمها:

أ. أن العراق بحاجة إلى تشريع قوانين تنظم عملية وجود ودعم المشاريع الصغيرة، لتكون قادرة على القيام بواجباتها في: استيعاب جزء من البطالة عامة وبطالة الشباب خاصة.

ب. يتوجب على هيئة الاستثمار أن يكون لها دور بدعم المشاريع الصغيرة، من خلال القيام بتوفير الدعم اللازم لتمويل هذه المشاريع من قبل المستثمرين.

واقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

جاءت الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التي أسهمت في اغناء الإطار الفكري والفلسفي لها وقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في العديد من الجوانب التي يمكن تحديدها بالآتي:

١. طبقت الدراسة الحالية على مستوى العراق بصورة عامة بينما طبقت الدراسات السابقة على مستوى المحافظات.

٢. غطت الدراسة الحالية بيانات سنوية لسلسلة زمنية مداها (30) عاماً امتدت من (١٩٩٠-٢٠١٩).

٣. استخدامها للبرمجية Eviews 12 في حين لم تعتمدها أي دراسة سابقة.

٤. خرجت الدراسة بنتائج تمثلت بـ:

أ. وجود علاقة عكسية ومعنوية في المدى الطويل والقصير بين كل من (عدد الوحدات الصغيرة ومعدل البطالة، وبين القيمة المضافة ومعدل البطالة، وبين الاستثمار الخاص ومعدل البطالة)، وهذه النتيجة تتماشى مع فرضية البحث.

ب. بينما ظهرت العلاقة طردية ومعنوية بين عدد العمال ومعدل البطالة في المدى الطويل وهذه العلاقة تؤكد فرضية البحث.

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي

١. **مرحلة توصيف الأنموذج:** يتم في هذه المرحلة توصيف المتغيرات التي سيتكون منها الأنموذج القياسي، وعليه فأن الصيغ الرياضية للأنموذج ستكون على النحو الآتي:

Y= f (X1, X2, X3, X4) ..... (1)

حيث إن:

Y: تمثل المتغير المعتمد، والذي يعبر عنه البعد الاجتماعي متمثلاً بمعدل البطالة (% سنوياً).

X1: عدد الوحدات أو المشاريع الصغيرة في العراق.

X2: عدد العاملون في الوحدات الصغيرة (% من إجمالي المشتغلين).

X3: القيمة المضافة للوحدات الصغيرة (% من الناتج المحلي الإجمالي).

X4: الاستثمار الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) ، معبراً عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص.

٢. **مرحلة تقدير معلمات الأنموذج:** بعد أن تم توصيف الأنموذج وتحديد متغيراته، تأتي مرحلة تقدير معلمات متغيرات الأنموذج، ففي حالة تأثر كل من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في السنه الحالية بقيمها في السنوات الماضية فأن ذلك سيقودنا إلى تضمين هذه المتغيرات في الأنموذج، وعليه سيتكون لدينا نموذج ديناميكي (حركي) وفي هذه الحالة سيتم التعامل مع نماذج الإبطاء الزمني (Lagged Time Models) وخير مثال على ذلك هو أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (Auto-regressive Distributed Lag Model) الذي قام بتطبيقه كل من (Pesaran and Shin 1999).

وفي عام ٢٠٠٢ قام بتطويره كل من (Pesaran et al, 2001) ويتمتع هذا الأنموذج بخصائص عديدة أهمها: (Canal-Fernandez & Fernandez, 2018: 1-23)

أ. يمكن استخدام أنموذج (ARDL) في حالة كون المتغيرات متكاملة من نفس الرتبة (عند المستوى أو الفرق الأول) أو خليط بين الاثنين ولكن بشرط ألا تكون متكاملة من الدرجة الثانية.

ب. يتصف أنموذج (ARDL) عند اجراء اختبار التكامل المشترك بخصائص أفضل في حالة العينات الصغيرة مقارنة بطريقة (Engle and Granger, 1987) ذات المرحلتين وطريقة Johansen & Juselius, 1990 في أنموذج الانحدار الذاتي Vector Auto-regression Model والتي تتطلب أحجام كبيرة للعينات.

ج. يمكن نموذج (ARDL) من عزل تأثيرات المدى الطويل عن المدى القصير فضلاً عن تحديد تكاملية العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الأمدين الطويل والقصير (جارالله وذنون، ٢٠١٣: ٣٩).

عليه، فإن الصيغ الرياضية (١)، والتي سيتم من خلالها تقدير الأنموذج الخاص بالعراق وفق الصيغ القياسية الآتية:

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 524-541
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.31

$$Y_t = \alpha_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X1_{t-1} + \beta_3 X2_{t-1} + \beta_4 X3_{t-1} + \beta_5 X4_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \gamma_1 \Delta X1_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_2 \Delta X2_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_3 \Delta X3_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_4 \Delta X4_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} \gamma_5 \Delta Y2_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث إن:

Δ: تمثل الفروق للمتغيرات، t: يمثل الزمن، α_0: تمثل الحد الثابت. β_i: تمثل المعلمات في المدى الطويل، γ_S: تمثل المعلمات في المدى القصير. p: تمثل عدد فترات التأخيرات الزمنية، ε_t: تمثل حد الخطأ العشوائي للأنموذج.

٣. تطبيق الانموذج وتحليل النتائج:

أ. **اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests:** إن اخضاع المتغيرات إلى اختبارات جذر الوحدة يعد ضرورة ملحة وذلك لتضمينها متغيرات سلوكية ذات اتجاهات عشوائية معنوية تجعل من السلسلة الزمنية غير ساكنة وذات نتائج متحيزة لا تعبر عن الواقع أو الحالة المدروسة (أي لا تقدم تفسيراً اقتصادياً ذات معنى) (Harvey, 1990: 50). وهناك العديد من الاختبارات التي يمكن استخدامها لاختبار سكون السلاسل الزمنية إلا أن أهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات الحديثة هو اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller Test) المطور من قبل (Dickey & Fuller) (Dickey & Fuller, 1981: 1057):

الجدول (١): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات أنموذج معدل البطالة باستخدام اختبار (ADF)

Augmented Dicky-Fuller Test						
Variable	Level			1 Difference		
	Constant	Trend	None	Constant	Trend	None
Y	0.28	-0.45	1.23	-4.40	-4.79	-4.28
t-statistic	-2.97	-3.57	-1.95	-2.97	-3.58	-1.95
prob.	0.10	0.99	0.94	0.0018	0.0034	0.0001
X_1	-3.42	-3.51	-1.58	-4.79	-4.63	-4.85
t-statistic	-2.97	-3.58	-1.95	-2.98	-3.59	-1.95
prob.	0.02	0.06	0.11	0.0008	0.0051	0.0000
X_2	-1.97	-3.53	-0.86	-7.22	-7.21	-7.37
t-statistic	-2.97	-3.63	-1.95	-2.97	-3.58	-1.95
prob.	0.30	0.06	0.33	0.00	0.00	0.00
X_3	-9.78	-9.61	-8.90	----	----	----
t-statistic	-2.97	-3.57	-1.95	----	----	----
prob.	0.00	0.00	0.00	----	----	----

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 524-541
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.31

Variable	Level			1 Difference		
	Constant	Trend	None	Constant	Trend	None
X_4	-1.03	-3.83	-0.09	-8.07	-8.02	-8.15
t-statistic	-2.97	-3.57	-1.95	-2.97	-3.58	-1.95
prob.	0.73	0.03	0.64	0.00	0.00	0.00

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

يوضح الجدول (١) اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأنموذج الثاني، إذ يتضح لنا أن المتغير المستقل الثالث (القيمة المضافة للوحدات الصغيرة) ساكنة عند المستوى وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن المتغيرات لا تحتوي على جذر وحدة. أما المتغير المعتمد (معدل البطالة) والمتغيرات المستقلة (عدد الوحدات الصغيرة X_1، عدد العاملون في الوحدات الصغيرة X_2، والاستثمار الخاص X_4) فهي غير ساكنة، مما يعني قبول فرضية العدم والتي تنص على أن المتغيرات تحتوي على جذر وحدة وذلك لأن قيم (t) المحتسبة أكبر من قيم (t) الجدولية وعند أخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات فأنها اصبحت ساكنة، مما يعني أن المتغيرات متكاملة في المستوى والفرق الأول وهذا ما يشير إلى أمكانية تطبيق أنموذج (ARDL).

ب. اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test Approach to Co-integration: يتم في هذه الخطوة، وبعد القيام بإجراء اختبار السكون للمتغيرات ومعرفة رتبتها (أي درجة تكامل المتغيرات) فيما إذا كانت متكاملة من الدرجة صفر (عند المستوى) أو أنها متكاملة من الدرجة الأولى (عند الفرق الأول) وتحديد فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات، إجراء اختبار منهج الحدود لـ (Pesaran et al, 2001) من أجل التأكد من وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات من عدمه، فإذا كانت المتغيرات متكاملة عند المستوى فسوف يتم مقارنة قيم F المحسوبة مع الجدولية للحدود الدنيا لمنهجية الحدود، أما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى فسوف يتم مقارنة قيم F المحسوبة مع الجدولية للحدود العليا للمنهجية، أما إذا كانت المتغيرات خليط من الأثنين فسوف يتم مقارنتها مع الحدود الدنيا والعليا. وفي حالة كانت قيمة F المحسوبة تقع بين قيم الحدود الدنيا والعليا فعندئذ يكون القرار غير محسوم (الدليمي، ٢٠١٨: ١١٧).

الجدول (٢): اختبار التكامل المشترك لمتغيرات أنموذج معدل البطالة

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.34	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

يوضح الجدول (٢)، استخدام اختبار منهجية الحدود (Bound Test Approach) للكشف عن التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج، وبما أن اختبار جذر الوحدة أوضح لنا أن المتغيرات هي متكاملة في المستوى والفرق الأول فسيتم مقارنة قيمة (F) المحسوبة مع قيم (F) الجدولية عند الحدود I (0) و I (1) أي عند الحدين الأعلى والأدنى. وعليه يتضح لنا أن قيمة (F) المحسوبة (6.34) هي أكبر من قيمة (F) الجدولية عند الحدين الأعلى والأدنى، وهذا يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة.

Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, (31/12/2021);Vol. 17, No. 56, Part (3): 524-541
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.17.56.3.31

ج. تقدير وتحليل نتائج المدى الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

الجدول (٣) نتائج تقدير أنموذج (ARDL) لأنموذج معدل البطالة في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٩

Method: ARDL (4, 3, 3, 3, 3)			Dependent Variable: U	
Model Selection Method: AIC			Included observation: 30	
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run coefficients				
X1	-0.000114	1.90	-6.01	0.0018
X2	0.16	0.03	5.14	0.0036
X3	-0.07	0.01	-5.25	0.0033
X4	-0.17	0.07	-2.55	0.0510
C	2.95	1.53	1.93	0.1118
Short-run coefficients				
D(Y2(-1))	-2.47	0.32	-7.75	0.0006
D(Y2(-2))	-2.83	0.31	-9.037	0.0003
D(Y2(-3))	-2.39	0.42	-5.66	0.0024
D(X1)	3.09	6.37	4.85	0.0047
D(X1(-1))	-3.99	5.51	-7.25	0.0008
D(X1(-2))	-4.93	8.83	-5.58	0.0025
D(X2)	-0.13	0.02	-7.69	0.0006
D(X2(-1))	-0.11	0.02	-6.40	0.0014
D(X2(-2))	-0.06	0.01	-4.29	0.0078
D(X3)	0.01	0.002410	4.73	0.0052
D(X3(-1))	-0.04	0.01	-7.42	0.0007
D(X3(-2))	-0.02	0.003113	-5.83	0.0021
D(X4)	-0.09	0.03	-2.70	0.0428
D(X4(-1))	-0.15	0.03	-4.78	0.0049
D(X4(-2))	-0.15	0.03	-4.65	0.0056
CointEq(-1)*	0.41-	0.12	8.72	0.0003
R-squared	0.9٤	Mean dependent var		0.14
Adjusted R-squared	0.84	S.D. dependent var		0.57
S.E. of regression	0.23	Akaike info criterion		0.15
Sum squared resid	0.52	Schwarz criterion		0.93
Log likelihood	14.03	Hannan-Quinn criter.		0.37
F-statistic	24.13	Durbin-Watson stat		2.34
Prob. (F-statistic)	0.001131			

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

(*): معامل تصحيح الخطأ العشوائي.

يوضح الجدول (٣) نتائج التقدير في الأمد الطويل والقصير، وكالآتي:

- وجود علاقة عكسية معنوية في المدى الطويل والقصير بين عدد الوحدات الصغيرة ومعدل البطالة وبمستويات معنوية أقل من 1%، أي أن زيادة عدد العاملين في الوحدات الصغيرة تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بمقدار (0.000114-) وحدة في المدى الطويل وبمقدار (0.93-) وحدة في المدى القصير.
- وجود علاقة طردية معنوية في المدى الطويل بين عدد العاملين في الوحدات الصغيرة ومعدل البطالة وبمستويات معنوية أقل من 1%، أي أن زيادة عدد العاملين في الوحدات الصغيرة تؤدي

إلى زيادة معدل البطالة بمقدار (0.16) وحدة في المدى الطويل. أما في المدى القصير فتوجد علاقة عكسية وبمستويات معنوية أقل من 1%، أي أن زيادة عدد العاملين في الوحدات الصغيرة تؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بمقدار (0.06-) وحدة. أي أن هذه العلاقة تتحول من عكسية في المدى القصير إلى علاقة طردية في المدى الطويل عند الإبطاء الثاني.

- وجود علاقة عكسية في المدى الطويل والقصير بين القيمة المضافة للوحدات الصغيرة وبين معدل البطالة وبمستوى معنوية أقل من 1%، أي أن زيادة القيمة المضافة للوحدات الصغيرة بوحدة واحدة ستؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بمقدار (0.07-) وحدة في المدى الطويل وبمقدار (0.02-) وحدة في المدى القصير.
- وجود علاقة عكسية معنوية بين الاستثمار الخاص ومعدل البطالة وبمستوى معنوية أقل من 10% في الأمد الطويل ومستوى معنوية أقل من 1% في المدى القصير، أي أن زيادة الاستثمار بوحدة واحدة ستؤدي إلى تخفيض معدل البطالة بمقدار (0.17-) وحدة في المدى الطويل وبمقدار (0.15-) في المدى القصير وعند الإبطاء الثاني.
- ظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ العشوائي سالبة ومعنوية حيث بلغت (0.41-) وبمستوى معنوية أقل من 1%، وهذه القيمة تؤكد العلاقة التوازنية طويلة الأمد، أي أن اختلال التوازن لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يتطلب سنتان و 5 أشهر من أجل العودة إلى الوضع التوازني.
- بلغت قيمة R^2 (0.93%) أي أن التغيرات التي تحدث في معدل البطالة تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج والمتبقي تفسرها متغيرات أخرى خارج الأنموذج أو تعود للمتغير العشوائي.
- بلغت قيمة (F) المحسوبة (24.13) وبمستوى معنوية أقل من 1%، وهذا يشير إلى معنوية الأنموذج كلل.
- بلغت قيمة داربن واطسن (D.W) 2.3 وهذا يؤكد على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي (المتسلسل) بين البواقي في الأنموذج المقدر.

د. **اختبار استقرارية الأنموذج المقدر:** بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج(ARDL)، يستلزم إجراء اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الأجل القصير والطويل لأنموذج البطالة للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها فضلا عن معرفة مدى استقرار وانسجام معلمات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير يمكن إجراء الاختبار التالي:

اختبار المجمع التراكمي للبواقي المعاودة Cumulative Stunn of Recursive Residual (CUSUM).

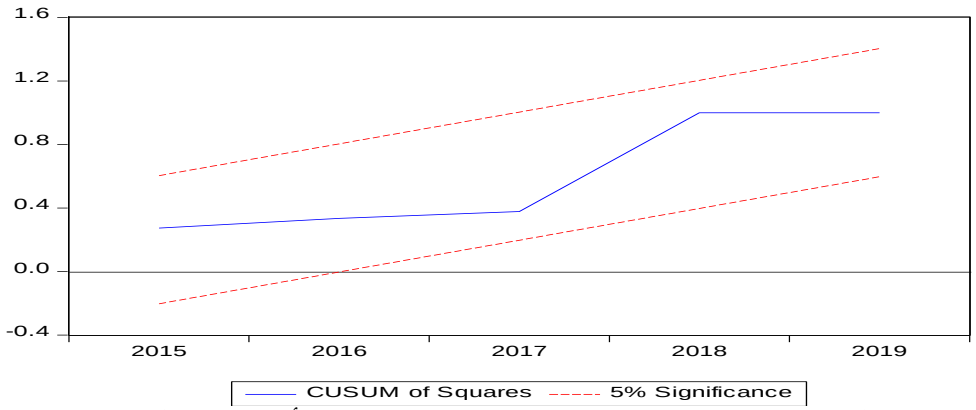

الشكل (٢): اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM) لأنموذج معدل البطالة

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews 12.

يتضح من الشكل (٢)، أن الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة يقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأدنى والأعلى) ولم يتعداهما عن مستوى معنوية (5%)، وعليه نستدل من هذا الاختبار أن هناك استقراراً وانسجاماً في الأنموذج المقدر بين نتائج المدى الطويل والقصير.

النتائج والمقترحات

أولا. النتائج:

١. تسهم المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الأخذ في الاعتبار والمساهمة في تحقيق البعد الاجتماعي.
٢. وجود علاقة عكسية ومعنوية في المدى الطويل والقصير بين كل من (عدد الوحدات الصغيرة ومعدل البطالة، وبين القيمة المضافة ومعدل البطالة، وبين الاستثمار الخاص ومعدل البطالة)، وهذه النتيجة تتماشى مع فرضية البحث، بينما ظهرت العلاقة طردية ومعنوية بين عدد العمال ومعدل البطالة في المدى الطويل وهذه العلاقة تؤكد فرضية البحث، اما في المدى القصير فقد ظهرت العلاقة عكسية، أي أن هذه العلاقة تتحول من عكسية في المدى القصير إلى علاقة طردية في المدى الطويل.
٣. ظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ العشوائي سالبة ومعنوية مما يؤكد العلاقة التوازنية طويلة الأمد
٤. بلغت قيمة R^2 (93%) أي أن التغيرات التي تحدث في المتغير المعتمد البعد الاجتماعي متمثلاً بمعدل البطالة تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج وان (77%) من المتغيرات تفسرها متغيرات أخرى خارج الأنموذج أو تعود للمتغير العشوائي، وبالتالي وجود علاقة قوية ومعنوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل.
٥. بلغت قيمة (F) المحسوبة (24.13) وبمستوى معنوية أقل من 1%، وهذا يشير إلى معنوية الأنموذج كلل.

ثانيا. المقترحات:

١. تشغيل القطاعات الاقتصادية غير القطاع النفطي والتي تعد شبه متوقفة حيث يمكن للقطاع الزراعي والصناعي والخدمي ان يؤديا دوراً بارزاً في استقطاب الايدي العاملة والتخفيف من البطالة.
٢. أن تكون هناك جائزة مالية سنوية تتبناها الدولة لأفضل خمس مشروعات صغيرة ويعتمد التقييم على حجم العمالة المشغلة وحجم ونوعية الإنتاج والاثار الاجتماعية للمشروع.
٣. ضرورة تقديم المزيد من التمويل للمشاريع الصغيرة بقروض ائتمانية بدون فائدة مع فترات سداد طويلة، لتوفير الدعم المالي اللازم لإنشاء مشروع خاص، وأفضل وسيلة هو إنشاء مؤسسات تمويل خاصة، وتقليل الروتين المرتبط بمنح الدعم والإقراض الحكومي وهذا الأمر سيسهل دعم المبادرات الفردية التي تعتزم انشاء مشاريع خاصة، ومنح أصحابها إعفاءات من جميع الضرائب والرسوم ودعم السلع المصدرة، وهو أمر سيكون من نتائجه دعم الاقتصاد الوطني.
٤. العمل على نشر ثقافة العمل الحر لتطوير القيم الاجتماعية السائدة، والقائمة على أساس انتظار الوظيفة العامة ويمكن الاستعانة بوسائل الاعلام المختلفة المرئية والمسموعة والشبكة العنكبوتية تسهم في توفير أدق المعلومات لأصحاب هذه المشروعات في كافة أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق هذا الهدف.
٥. أن تقوم الحكومة بتوفير البيئة الأساسية للمشروعات الصغيرة وتقديم دورات مجانية للشباب حول كيفية بدء المشروع الصغير وتحديداً في مجال التدريب وتطوير المهارات.

المصادر

أولا. المصادر العربية:

١. ابو الغيظ، هويدا محمود، ٢٠١٨، سياسات الدولة لتحقيق التنمية المستدامة بالمناطق العشوائية بمحافظة القاهرة، المجلد ١٩، العدد ٢، مصر.
٢. أبو غزلة، محمد عبدالله، ٢٠١٥، إدارة المشاريع الصغيرة، الطبعة العربية، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
٣. الأسرج، حسين عبد المطلب، ٢٠١٠، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل الدول العربية، مجلة الباحث، العدد ٨.
٤. أسماء، زراية، ٢٠١١، آثار سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري.
٥. بتال، أحمد حسين، الراوي، محمد مزعل، وعلي، وسام حسين، ٢٠١١، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٤، العدد ٧، العراق.
٦. بدران، أحمد جابر، ٢٠١٤، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، ط ١، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية سلسلة كتب اقتصادية جامعية، القاهرة، مصر.
٧. جارالله، رغد أسامة، وذنون، مروان عبدالمالك، ٢٠١٣، قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة (١٩٦٠-٢٠١٠)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٣٥، العدد ١١٤، العراق.
٨. الجنابي، عبد الزهرة علي، ٢٠١٧، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المستدامة في محافظة بابل، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد ٧، العدد ١، العراق.
٩. حسن، زهراء محمد، ٢٠١٨، المشروعات الصناعية الصغيرة في العراق وسبل النهوض بها للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٢)، مجلة دنانير، العدد ١٢، العراق.
١٠. حميدة، رابح، ٢٠١١، استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.
١١. دحمون، جليلة، ويحمدي، ريمة، ٢٠١٧، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل حالة ولاية قالمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ٨ ماي ١٩٤٥.
١٢. سلوم، تاميم محمد، ونور، خليل إبراهيم، ٢٠٢٠، تحليل علاقة تدوير النفايات بأهداف التنمية المستدامة، مجلد ٢٦، العدد ١١٧، العراق.
١٣. الشعباني، صالح ابراهيم يونس، والناصر، خالص حسن يوسف، ٢٠١٢، دور الافصاح البيئي في دعم التنمية المستدامة، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد ٩٣، العراق.
١٤. الشميمري، أحمد بن عبد الرحمن، والمحيميد، أحمد بن عبدالكريم، ٢٠١٤، واقع تمويل مشاريع ريادة الأعمال في السعودية وجهة نظر خبراء ريادة الأعمال، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال، السعودية.
١٥. صادق، سيروان عارب، ٢٠١٥، دور الصناعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة بمحافظة أربيل، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد ٢٢، المجلد ٨، العراق.

١٦. العاني، مزهر شعبان، جواد، شوقي ناجي، أرشيد، حسين عليان، وحجازي، هيثم علي، ٢٠١٠، إدارة المشروعات الصغيرة: منظور ريادي تكنولوجي، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
١٧. عبد السادة، نهلة تركي، ٢٠١٩، معدلات البطالة في العراق ومدى مساهمة القروض الممنوحة من قبل المصارف لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في خفضها، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٤، العدد ٤٩، العراق.
١٨. علي، مزمل الريس أحمد، ٢٠١٩، توزيع السكان في السودان وعلاقته بالتنمية المستدامة/دراسة تطبيقية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة إفريقيا العالمية.
١٩. عواد، خالد روكان، ٢٠١٧، أهمية قطاع المشروعات الصغيرة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٥، العدد ٢، العراق.
٢٠. عويس، راوية عبدالقادر، ٢٠١٦، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية-مصر نموذجاً، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مجلد ٧، العدد ١، مصر.
٢١. عيدان، فريال مشرف، ٢٠١٦، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة بين الشباب العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، عدد ١٦، مجلد ٨، العراق.
٢٢. فزع، عمر خلف، ٢٠١٣، مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق التوطين والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق.
٢٣. اللاوند، اعتراف لقمان، وعبدالله، على مال الله، ٢٠١٢، نظام المحاسبة الاقتصادية البيئية ودوره في توفير متطلبات قياس التنمية المستدامة في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد ٣٥، العدد ٩٣، العراق.
٢٤. محمد، عبد الله حسون، ودواي، مهدي صالح، وخضير، اسراء عبدالرحمن، ٢٠١٥، التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد، مجلة ديالى، العدد ٥٧، العراق.
٢٥. محمد، يدو وحنيش، فتحي، ٢٠١٥، التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد ١، العدد ١٢.
٢٦. المللي، قمر، ٢٠١٥، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
٢٧. منير، وداعي، وعادل، بويبية، ٢٠١٥، التوسع العمراني في إطار مبادئ التنمية المستدامة: مدينة سطيف/دراسة نقدية لمخطط شغل الأراضي (٠٤) لحي ثليجان ومخطط شغل الأراضي (٠٩) لحي Z.H.U.N، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.
٢٨. الناصر، مشري محمد، ٢٠١١، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة/دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس.
٢٩. وداد، عباس، ٢٠١٨، دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر:/دراسة حالة: الجزائر، الأردن واليمن، أطروحة الدكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس.

٣٠. يوسف، محمد محمود عبدالله، ٢٠٢١، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة/تحليل لتجارب إقليمية عربية رائدة، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المجلد ٤، العدد ١٤، برلين.

ثانيا. المصادر الأجنبية:

1. Canal-Fernandez, V. and Fernandez J.T, 2018, the long run impact of foreign direct investment, export, imports and GDP: evidence for Spain from an ARDL approach, European Historical Economics Society, No. 128.
2. Dickey, David A; Fuller, Wayne A., 1981, Likelihood Ratio Statistical for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometrica, Vol.49, No.4.
3. Engle, Robert F.; Granger, C.W.J., 1987, Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing, Econometrica, Vol.55, No. 2.
4. Harvey AC, 1990, the Econometric Analysis of Time Series, Oxford, Philip Allan, Uk.
5. Pesaran M, Shin Y, 1999, An Autoregressive Distributed Lag Modeling Approach to Co integration Analysis. In: Strom S (ed) Econometrics and Economic Theory in The 20th Century, The Ragnar Frisch Centennial Symposium, Cambidge University Press, Cambridge.
6. Pesaran M, Shin Y, Smith R, 2001, Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Economic, Vol.16, Elsevier Science.
7. Sarokin, David 2019, Definition of Small-Scale Enterprise: https://smallbusiness.chron.com/definition-smallscale-enterprise-17652.html
8. Saymeh, Abdul Aziz Farid and Sabha, Sulieman Abu, 2014, Assessment of Small Enterprise Financing, Case of Jordan, Global Journal of Management and Business Research,Vol. 14 No. 2.
9. WCED (World Commission on Environment and Development), 1987, Our Common Future, Oxford University Press, Oxford. http://www.un-document.net/wced-ocf.htm.